ما بين الحين والآخر أو في المواسم تعود للواجهة أزمة الغاز المنزلي لكن هذه المرة اشتدت الأزمة تفاقماً لتنذر المجتمع بمعاناة إنسانية تعيده إلى الوراء وتهدد عيشه. معاناة المواطنين بشكل يومي في طوابير مزدحمة امتدت أحياناً إلى إغلاق شوارع رئيسية احتجاجاً على عدم الحصول على هذه السلعة الحيوية.. وهنا نرصد جزءاً من المعاناة ونبحث عن أسباب الأزمة في تحقيقنا هذا..

تحقيق/إياد الموسمي

ويستمر مسلسل المعاناة:

الغاز.. تعددت الأسباب والأزمة واحدة

- بدائل أخرى أعادت المواطنين أعواماً إلى الوراء
- شركة الغاز: سبب الأزمة تقطعات «المخربين» وعلى المواطنين التعاون من أجل إنهاء الأزمة
- الحكومة تتحمل أعباء وخسائر كبيرة بسبب الاستيراد من الخارج
- البوساني: ما رددته بعض وسائل الإعلام عن تصدير الغاز إلى جيبوتي عار عن الصحة

ذكريات قديمة

استعدت بعض الأسر في المدن لاسترجاع ذكرياتها مع الأدوات التقليدية في الوقود ووفرت التناوير الفخارية والطينية التي تعمل بالحطب والفحم لحل مشاكل انعدام الغاز في المنازل.

المواطن سامي فارع بادر لحل الإشكال باقتناء «تنور» فخاري كلفه عشرة آلاف ريال لمواجهة الضرورة، وعلى الرغم من عدم قدرة زوجته التعامل مع ذلك فقد اسندت المهمة لوالدته باعتبارها تمتلك الخبرة الكافية من الريف قبل أن تسكن المدينة.

هذه الحالات ليس من باب المعجزات فهي طبيعة الأسرة اليمنية القادرة على تحمل ظروف العيش، فوالدته حسب ما يوضح فضلت هذه الطريقة لتجنب الأولاد عناء الانتظار في طوابير الغاز دون جدوى وتجنبهم أيضاً عناء المشقة تحت حرارة الشمس والإشكاليات التي تقع بين الناس أثناء البحث عن ذلك.

أما المشهد الآخر في الطريق الرئيسي في شارع النصر فقد أقدم مجموعة من الشباب ومعهم عدد من الأسطوانات الفارغة على سد الطريق العام في الشارع الرئيسي أمام المارة حاولنا إقناعهم أن جميع المواطنين شركاء في تحمل المأساة رفضوا قطعاً ترك السيارات تمر من أمامهم –حسب قولهم– في ظل هذه الأوضاع التي تمر بها أسرهم دون وجود الغاز فهم حسب ما يقولون: لا غاز ولا عيش في المخابز أو المطاعم ولا شيء يوصل صوتنا ورسالتنا إلى المعنيين إلا عن طريق هذه الخطة. تركهم السائقون ليبحثوا عن طريق ومخرج آخر غير تلك الطريق.

طوابير دون جدوى

في جميع الأحياء والحارات بأمانة العاصمة يبرز مشهد الطوابير الطويلة في انتظار الغاز إلا أن المحلات التي تقع الطوابير أمامها مغلقة تماماً.. وعند سؤالنا للمواطن زيد السري أوضح بأن المحلات أغلقت منذ أسابيع وهناك ناقلات تابعة للشركة تقوم بالبيع الشخصي للمواطن إلا أن الكميات ضئيلة جداً ولاتكفي كثيراً من الناس المتواجدين هنا، ما أن تمر ١٠ دقائق من وصول الناقلة حتى وتنتهي الكمية ويبقى الكثير في إطار الانتظار دون جدوى. ويناشد كل من له يد في المشكلة مراقبة الله والخوف منه في تعذيب الناس ومعاناة النساء في الطوابير وسط الشمس الحارقة وترك بيوتهن للبحث عن الغاز. ويضيف: في ظل هذا العناء المستمر ترك الكثير من الناس أعمالهم وبدأوا البحث عن مادة الأشهر القادمة، حيث قام البعض بشراء التناوير التقليدية القديمة التي تعمل بالحطب والفحم علها تخفف عناء الأسرة وتنقذهم من الأزمة الراهنة التي اجتاحت البلد حضرها وأريافها.

ويرى الكثير من الناس الذين يدخلون في طوابير أمام محلات توزيع الغاز أن أغلبهم لا يوجد لديهم أي أسطوانة احتياطية وأن إصرارهم على الانتظار هو الضرورة القصوى والأزمة الكبيرة وانتهاء الغاز من المنازل منذ أسابيع.

أزمة خطيرة

من جهة أخرى يرى المواطن سعيد الناخبي أن الأزمة خطيرة جداً وهناك عشوائية أيضاً في التوزيع والبيع، حيث ما يوزع على مراكز البيع يعطى للسماسرة الذين يقومون ببيعه بأسعار مرتفعة تصل قيمة الأسطوانة إلى ٣٠٠٠ريال وهذا سبب في تفاقم الأزمة بسبب افتعال السوق السوداء بالإضافة إلى محاولة شراء أكبر قدر من المواطنين بسبب تخوفهم من انعدامه تماماً من السوق المحلي.

وفي ما يتعلق بالتقطعات للناقلات من قبل الخارجين عن القانون يوضح المواطن سعيد أن ذلك سبباً رئيسياً في الأزمة وعلى جميع المواطنين إدانة مثل هذه الأعمال التي تستهدف حياتهم وعيشهم وكذلك على الجهات المختصة في الشركة اليمنية للغاز البيع العادل وتنفيذ سياسات كفيلة بضبط الاختلالات في عملية بيع ونقل الغاز.

توضيحات

بعد ذلك توجهنا إلى الجهات المختصة بالشركة اليمنية للغاز كي نعرف الأسباب الحقيقية للأزمة ومن يقف وراءها إنصافاً للحقيقة والتقينا الأخ/محمد البوساني مدير الشئون الفنية الذي سرد كل ما يتعلق بالأزمة مفصلاً بالتالي: إن البداية كانت في ٣/١١ بسبب قطع الطريق أمام القاطرات في الخط الرئيسي– صافر– صنعاء وبعدها تم تغيير سير خط القاطرات عبر صافر شبوة واستمر النقل عن طريق هذا الخط أياماً معدودة وللأسف تعرضت الناقلات لتقطعات من قبل المواطنين من أفراد من (اللقاء المشترك) تم التعرف على ذلك من بعض المواطنين وبدعم من بعض المشائخ الداعمين للتقطعات الذين ينتمون إلى هذه الأحزاب.

واستمرت الشركة في محاولاتها المستمرة في توفير الغاز للمواطن وتحويل مرور الناقلات عبر خط حضرموت وللأسف تحدث التقطعات بين الحين والآخر على الرغم من جهود الشركة وتحملها مشاكل وخسائر مادية جراء احتساب أجور النقل وعملية النهب والضرب التي يتعرض لها الموظفون أثناء القيام بأعمالهم في إيصال مادة الغاز للمواطن، يقول محمد البوساني إن الشركة انطلاقاً من مسئوليتها الاجتماعية وحرصها على إيصال الغاز للمواطن عملت بعض الإجراءات والتدابير منها صرف من المخزون الموجود لديها في فروع الشركة وما تم توفيره لأمانة العاصمة أو في المحافظات عسى أن تنفرج الأزمة وانتهاء التقطعات، ولجأت الشركة بعد ذلك إلى استيراد الغاز من الخارج وتم إيصال شحنتين من الغاز الأولى« ٦٤٠٠ »طن والأخرى« ٤٢٠٠ »طن توزيعها في أمانة العاصمة ومراكز المحافظات.

خسائر وأعمال تخريب

وفيما يتعلق باستمرار الأزمة رغم كل الجهود يشير إلى أن احتياج الوطن يومياً ما يقارب« ٨٠ »قاطرة غاز بالإضافة إلى الهلع الكبير للمواطنين وشراء أسطوانات جديدة مما يسبب أزمة في ظل الضغط الكبير في توفير الاحتياج الطبيعي.

وأوضح أن الشركة قامت بالتوزيع على مستوى الأمانة وتكبدت خسائر مالية كبيرة نتيجة تكسير السيارات التابعة لها والنهب للأسطوانات من قبل بعض المواطنين وتعرضت مواقعها للمداهمات وموظفوها للاعتداء، وبعد ذلك حاولت الشركة التنسيق مع المجالس المحلية في أمانة العاصمة وتم التوقيع على محضر مشترك بحيث تتولى عملية توزيع المخصص للمديريات عبر مدراء المديريات وعقال الحارات بحيث تتجنب الشركة مثل هذه الحالات التخريبية وتضمن التوزيع العادل لجميع المواطنين. ويؤكد مدير الشئون الفنية بالشركة اليمنية للغاز أن ما يزيد تفاقم الأزمة هو القلق الكبير والتخوف لدى المواطنين والبحث للحصول على أكبر كمية من الغاز بالإضافة إلى ظهور سماسرة وسوق سوداء لبيع الغاز. ويضيف أن الشركة اليمنية تلتزم بتوفير المادة وفق مسئوليتها وليس وفق توجيهات واهتمام الحكومة باستيراد الغاز وقد كلف ذلك مبالغ كبيرة حيث ما يتم استيراده من الخارج يتراوح ما قيمة الطن الواحد (١١٠٠) دولار أمريكي، ويتم بيعه للمواطن بـ(٣٥٠) دولار، ناهيك عن أجور النقل وتكاليف إيصالها تتحمل نفقاته الحكومة.

وأشار إلى أن الغاز المنزلي« ٣ »و« ٤ » المنتج محلياً من مصدرين صافر بكمية ألف وثمانمائة طن في اليوم ومصافي عدن ١٥٠٠طن لكن مع ذلك يتم استيراد كمية من الخارج لتغطية الاحتياجات والعجز حيث تم استيراد٤٠ ألف طن في العام٢٠١٠ م لتغطية الاحتياجات المحلية.

ويدعو المواطنين إلى ضبط النفس والتعاون مع الشركة وتقدير الأزمة التي تعصف ببلادنا، ويناشد الجهات المختصة الاضطلاع بدورها في ضبط المخربين وفك التقطعات التي تؤثر على أبناء شعبنا جميعاً وتمس عيشهم. مبدياً استغرابه من تناول بعض وسائل الإعلام لأخبار حول تصدير الغاز إلى دول مجاورة كجيبوتي، نافياً كل هذه الإتهامات التي يصفها بالكاذبة.